

تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2017-1995)

أ. عزالدين علي الروينية* أ. محمد ميلاد البصابصي**

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة (1995 - 2017) بالإضافة إلى معرفة العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الكمي لقياس أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا، وقد بينت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في الأمد القصير وفي الأمد الطويل بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام – النمو الاقتصادي – الناتج المحلي الإجمالي

Abstract

This study aimed to identify the impact of public spending on economic growth in Libya during the period from 1995 to 2017, as well as to examine the relationship between public spending and Gross Domestic Product (GDP). Employing a quantitative approach to measure this impact, the study revealed the existence of a long-term equilibrium relationship between public spending and GDP.

المقدمة

يعد الانفاق العام أحد أهم الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها السياسة المالية للدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ومع تطور دور الدولة الحديثة وانتقالها من مفهوم "الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة" تجاوز الانفاق العام دوره التقليدي المقتصر على تسيير المرافق الأساسية والأمن، ليصبح ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز معدلات النمو، وإعادة توزيع الدخل القومي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ونظراً لأهمية الانفاق العام في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فقد تناول العديد من الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم الفكرية مفهوم الانفاق العام من جوانبه المتعددة، واعتبروه أمراً ضرورياً لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وقد ناقشت العديد من الدراسات أهمية زيادة حجم الانفاق العام كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

مشكلة الدراسة:

شهدت ليبيا خلال العقدین الماضیین تقلبات كبيرة في حجم الانفاق العام، نتيجة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وتأثرها بأسعار النفط والأحداث السياسية.

ورغم ضخامة المبالغ المخصصة للإنفاق، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي لم تواكب حجم هذا الانفاق، لذلك تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يساهم الانفاق العام في تحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا؟

* محاضر، كلية الاقتصاد والتجارة زليتين، الجامعة الأسرية الإسلامية

إيميل: a.alrwenia@asmarya.edu.ly

** محاضر، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الاسمرية الإسلامية

إيميل: m.albsabsi@asmarya.edu.ly

أهداف الدراسة:

- 1 - معرفة العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1995 - 2017).
- 2- دراسة أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1995-2017).

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث في كونه محاولة جادة لتحليل أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا من خلال المساهمة في توفير بعض المؤشرات الاقتصادية وأساس للباحثين لدراسة الموضوع مستقبلاً وتطويره.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

- 1- دراسة (كريدة 2024) بعنوان : الإنفاق العام التنموي و دوره في نمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي في ليبيا .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تطور الإنفاق العام التنموي بالقطاع الزراعي وطبيعة العلاقة بينه وبين النمو في القطاع الزراعي الليبي خلال الفترة (2000 – 2019) ، واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي من خلال تحليل بعض المؤشرات والبيانات التي تم الحصول عليها من النشرات والتقارير الاقتصادية وتوصلت الدراسة إلى أن النسب المتدنية لمساهمة قطاع الزراعة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي توضح عدم كفاءة ما أنفق من استثمارات في هذا القطاع .

- 2- دراسة (حميدة ، 2025) بعنوان : أثر الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا .

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990 – 2020) ، اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي.

- 3- دراسة (سالم ذهب , صالح درز) بعنوان: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا . هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1980 - 2012) ، واستخدمت الدراسة منهجية السببية. والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة أبد الإنفاق العام يؤثر ويتأثر بالنمو الاقتصادي تجاه العلاقة بين المتغيرين .

- 4- دراسة (عليش ساسي, 2022) بعنوان :محددات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي . هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل المحددات الرئيسية للإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995 - 2020) ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى أسلوب التحليل القياسي الكمي ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية بين حجم الإنفاق العام كمُتغير تابع وحجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الدين العام، وحجم السكان ومعدل النمو في الإيرادات العامة في الأجل الطويل.

- 5- دراسة (أحمد عبد الله، 2025) بعنوان: تطور الانفاق العام ودور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي الليبي.

هدفت هذه الدراسة إلى تطور الانفاق العام في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2012)، وتحليل دور الدولة في توجيه هذا الانفاق لتحقيق النمو الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مستندا إلى بيانات إحصائية ومكونات الاقتصاد الليبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الانفاق العام ظل موجها في معظمه إلى الانفاق الاستهلاكي على حساب الاستثماري.

- 6- دراسة (أسامة الشتيوي، أنور البصير 2023) بعنوان: أثر الانفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا.

هدفت هذه الدراسة إلى كشف العلاقة الديناميكية بين إجمالي نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ظل التغييرات السياسية ما بعد 2011، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية في المدى الطويل بين حجم الانفاق العام في ليبيا ونصيب الفرد من الناتج.

7- دراسة (عادل ضو، 2024) بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي على التضخم والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

هدفت الدراسة إلى قياس ومعرفة أثر الإنفاق الحكومي على التضخم والنمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1995-2022، واعتمدت الدراسة على التحليل والوصفي والكمي للبيانات الثانوية لمعرفة أثر الإنفاق الحكومي على كل من النتائج المحلي والإجمالي والتضخم، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مهمة بين الإنفاق الحكومي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

المنهجية:

استخدم الباحثات المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى منهجية الاقتصاد القياسي لتحليل أثر الانفاق العام كمتغير مستقل على النمو الاقتصادي كمتغير تابع.

الإطار النظري:

أولاً / مفهوم الإنفاق العام :

هناك العديد من المفاهيم للإنفاق العام ، وسوف يتم سردها فيما يلي :
 " هو مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة ، بقصد إشباع حاجة علامة " .
 " هو مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص بقصد تحقيقه نفع عام".
 " هو مجموعة النفقات التي تقوم بها الدولة لتقديم الخدمات العامة ، مثل : التعليم، الصحة ، النقل وغيرها من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الرفاه العام".

ثانياً / أهداف الإنفاق العام :

- تسعى الدولة من خلال الإنفاق العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، من أبرزها :
1. تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة .
 2. تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء المالية لصالح المجتمع عند تغطية النفقات العامة .
 3. تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق تمويل المشاريع الانتاجية والبنية التحتية .
 4. توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والامن
 5. يهدف إلى تنمية الدخل والمحافظة على استقراره وذلك من خلال التوسع في الإنفاق العام.

ثالثاً / أنواع الإنفاق العام :

ينقسم الإنفاق العام إلى :

1. الإنفاق الاستهلاكي « الجاري»:

يقصد به كل ما تنفقه الدولة على شراء السلع والخدمات اللازمة لتسيير الأجهزة المختلفة للدولة، ويشمل هذا النوع من الانفاق الأجور المدفوعة للعاملين بالقطاع العام ، وتصل نسبة هذا - النوع من الإنفاق في المتوسط إلى أكثر من 80% من الإنفاق العام.

2. الإنفاق الاستثماري «الإنتاجي» :

و يقصد به ما تنفقه الدولة على شراء السلع. والخدمات اللازمة لإقامة المشاريع العامة بهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع مثل الإنفاق على مشاريع البنية التحتية.

رابعاً / أسباب زيادة الإنفاق العام :

أ. الأسباب الاقتصادية :

إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي تفسر ظاهرة التزايد المستمر في الإنفاق العام زيادة الدخل المحلي وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والتنافس الدولي.

ب . الأسباب السياسية :

تتمثل الأسباب والسياسية في انتشار المبادئ والنظم الديموقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقاتها الجارية وكذلك في المنح و المساعدات والقروض وتعدد الأحزاب السياسية كل هذه الأسباب تؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

ج . الأسباب الإدارية :

ان التوسع في وظائف الدولة وأجهزتها أدى إلى اتساع جهازها الإداري وزيادة عدد العمال والموظفين كل ذلك يصاحبه زيادة في حجم المتطلبات اللازمة للجهاز بالتالي فإن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

د . الأسباب المالية:

من أهم الأسباب المالية التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة سهولة الاقتراض في العصر الحديث مما أدى إلى كثرة التجاء الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد للخزانة العامة تسمح بزيادة الإنفاق العام.

الاطار العملي:

المقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام مجموعة من المقاييس والاختبارات الإحصائية في هذه الدراسة لمعالجة البيانات المتحصل، وذلك كما يلي:

1- اختبارات الاحصاء الوصفي

تختص اختبارات الاحصاء الوصفي بوصف المتغيرات من حيث تجانسها وامكان تركزها، مستخدمين في ذلك اكبر القيم واصغر القيم المتوسط الحسابي ومعامل بيرسون للالتواء والتفرطح.

2- اختبارات الإحصاء الاستنتاجي

تختص اختبارات الإحصاء الاستنتاجي (الاستدلالي) بالتعامل مع التعميم والتنبؤ والتقدير، هنا تم اختيار الاختبارات المناسبة للدراسة فكانت:

1- تحليل السلاسل الزمنية:

يستخدم هذا الأسلوب بغرض معرفة درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع عبر الزمن.

2- معامل التحديد R^2 :

يستخدم في تحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

3- اختبار Breusch-Godfrey (LM):

يستخدم لاختبار معاناة النموذج من الارتباط الذاتي.

4- اختبار ARCH:

يستخدم لاختبار معاناة النموذج من عدم ثبات التباين للبواقي.

5- اختبار Jarque-Bera:

يستخدم لاختبار معاناة النموذج من عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي.

فرضية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في حل مشكلة البحث على الفرضية التالية:

1- **فرض العدم:** " لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق العام x والنتائج المحلي المحلي y خلال الفترة 1995-2017".

2- **الفرض البديل:** توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق العام x والنتائج المحلي المحلي y خلال الفترة 1995-2017".

قبل اختبار الفرضية. تم القيام بالخطوات التالية:

الخطوة الاولى- دراسة بعض المؤشرات الإحصائية لمتغيري الدراسة، بغرض معرفة ان كان هناك التواء او تفرطح او تماثل في البيانات وبالتالي معرفة اماكن تجمعها واخذ مؤشرات ذلك بعين الاعتبار عند التقدير. من اجل ذلك تم ايجاد المؤشرات المدرجة بالجدول (1):

1. الناتج المحلي الاجمالي (Y) اقل قيمة فيه هي (10672.30) حدثت سنة 1995، واكبر قيمة حدثت سنة 2013 حيث بلغت (974331.0)، والمتوسط الحسابي (204464.2) يتجه ناحية القيم الصغرى والتي يؤكد لها معامل بيرسون للالتواء (Skewness=1.498483)، حيث كان موجب الإشارة ، مما يدل على ان منحنى الناتج المحلي الاجمالي يعاني من التواء ناحية اليمين. كذلك كانت قيمة معامل التفرطح (Kurtosis=4.113562) اكبر من 3، مما يدل على ان المنحنى مفرطح ، اي انه هناك تشتت عالي في البيانات. ايضاً من ضمن النواتج اختبار Jarque-Bera لقياس تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، والذي كانت (p-value= 0.007462) اصغر من 0.05. مما يدل على عدم تبعية بيانات الناتج المحلي الاجمالي للتوزيع الطبيعي.

جدول(1): إيجاد المؤشرات الإحصائية لمتغيري الدراسة

المقاييس	النتائج المحلي الاجمالي Y	الانفاق العام X
Mean	204464.2	29055.22
Maximum	974331.0	59460.00
Minimum	10672.30	7450.000
Skewness	1.498483	0.565419
Kurtosis	4.113562	1.692693
Jarque-Bera	9.795918	2.863353
Probability	0.007462	0.238908
Observations	23	23

2. الانفاق العام (X) اقل قيمة فيه هي (7450.000) حدثت سنة 2001، واكبر قيمة حدثت سنة 2012 حيث بلغت (59460.00)، والمتوسط الحسابي (29055.22) يتجه ناحية القيم الصغرى والتي يؤكد لها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=0.565419$)، حيث كان موجب الإشارة، مما يدل على ان منحني الانفاق العام يعاني من إلتواء ناحية اليمين. كذلك كانت قيمة معامل التفرطح ($Kurtosis=1.692693$) اصغر من 2، مما يدل على ان المنحى مذبذب، اي انه هناك تجانس عالي في البيانات. ايضاً من ضمن النواتج اختبار Jarque-Bera لقياس تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، والذي كانت ($p\text{-value}=0.238908$) اكبر من 0.05. مما يدل على تبعية بيانات الانفاق العام للتوزيع الطبيعي.

الخطوة الثانية- اخذ الوغاريتم للمتغيرين لضمان خطية البيانات.

الخطوة الثالثة- معرفة عدد فترات الابطاء المناسب لكل من المتغيرات، من اجل ذلك تم استخدام اختبار AIC، فكانت النتائج كما بالجدول (2):

جدول (2): نتائج تحديد فترات الابطاء المناسبة

المتغير	Lag	AIC
LogY	1	27.61249*
LogX	1	20.30569*

الخطوة الرابعة- التحقق من استقرار السلسلة (تباينها ومتوسطاتها ثابتة مع مرور الزمن)، وبالتالي لاتقع في مشكلة الانحدار الزائف. من اجل ذلك، تم استخدام طريقة ديكي-فوللر الموسع (ADF) لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للتحقق من المستوى الذي تستقر عنده السلسلة، حيث تستند طريقة (ADF) على فرض العدم ($H_0 : \beta = 0$)، والتي تنص على ان السلسلة الزمنية لمتغير

ما غير مستقرة (فيها جذر الوحدة) في مقابل الفرضية البديلة $(H_1 : \beta < 1)$ ، والتي تنص على ان السلسلة الزمنية لمتغير ما مستقرة. بتطبيق برنامج Eviews تحصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (3):

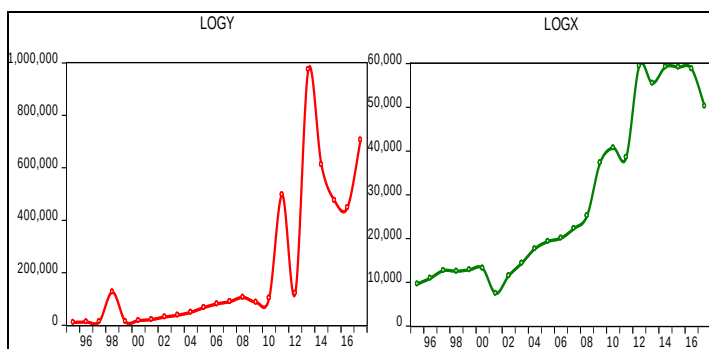
جدول (3): اختبار سكون السلسلة الزمنية

الفرق الاول First difference			في المستوى Level			المتغير	
القرار	p-value	ADF statistics	القرار	p-value	ADF statistics		
مستقرة	0.0000	-8.843826	غير مستقرة	0.8469	-0.616168	حد ثابت	LogY
مستقرة	0.0000	-8.737564	مستقرة	0.0289	-3.916040	حد ثابت واتجاه	
مستقرة	0.0000	-8.765087	غير مستقرة	0.7255	0.170702	بدونهما	
مستقرة	0.0005	-5.134318	غير مستقرة	0.8465	-0.621536	حد ثابت	LogX
مستقرة	0.0036	-4.965895	غير مستقرة	0.5834	-1.972586	حد ثابت واتجاه	
مستقرة	0.0001	-4.628836	غير مستقرة	0.8872	0.851154	بدونهما	

من خلال نتائج الجدول (3)، نلاحظ ان مستوى المعنوية المشاهد (p-value) للمتغيرين في اغلب الحالات كان اكبر من مستوى المعنوية المحدد (10%، 5%، 1%)، اي انها غير معنوية في جميع الحالات. لهذا فإن السلاسل الزمنية غير ساكنة في المستوى. لهذا تم اختبارها عند الفرق الاول فكان مستوى المعنوية المشاهد (p-value) اصغر من مستوى المعنوية المحدد (10%، 5%، 1%) في جميع الحالات. لهذا فإن السلاسل الزمنية تكون متكاملة من الرتبة الاولى.

من خلال نتائج الخطوات الاربعة السابقة نجد ان المتغيرات كانت ساكنة في الفرق الاول، لهذا فإن الاسلوب المناسب لعملية تحديد العلاقة السببية هو نموذج (ARDL)، وذلك لأنه يمتاز بقدرته على تقدير العلاقة بين المتغيرات سواء كانت مستقرة في المستوى ام الفرق الاول ام مزيجاً من الاثنين . بعد تحديد النموذج الامثل للدراسة لاختبار الفرضية. يتم بناء النموذج القياسي من خلال المرور بالمراحل الثمانية المرتبة التالية:

المرحلة الاولى: رسم المتغيرين لمعرفة شكلها الانتشاري، كذلك معرفة ان كان هناك تغيرات هيكلية تؤثر في النموذج حتى يتم التعامل معها لحظة التقدير. فكان الشكل الانتشاري كما بالشكل (1): من خلال الشكل (1) نلاحظ ان حركة الناتج المحلي الاجمالي بها تغير هيكل كبير سنتي 2010، 2013. من اجل الحد من تأثيره تم ادخال المتغيرين الوهميين Dammy2010، Dammy2013.



شكل (1): التغيرات الهيكلية والشكل الانتشاري لمتغيري الدراسة

المرحلة الثانية: تقدير السلسلة الزمنية من خلال نموذج (ARDL)، فكانت النتائج كما بالجدول (4):

جدول (4): تقدير السلسلة الزمنية باستخدام نموذج (ARDL)

Dependent Variable: LOGY				
Method: ARDL				
Date: 09/21/25 Time: 10:37				
Sample (adjusted): 1996 2017				
Included observations: 22 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LOGX				
Fixed regressors: DAMMY2010 DAMMY2013 C				
Number of models evaluated: 2				
Selected Model: ARDL(1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGY(-1)	0.096728	0.130897	0.738966	0.4706
LOGX	-10.05598	2.914979	-3.449760	0.0033
LOGX(-1)	19.87292	2.804556	7.085940	0.0000
DAMMY2010	-164126.5	79760.90	-2.057731	0.0563
DAMMY2013	411582.4	97029.99	4.241806	0.0006
C	-72781.43	34903.78	-2.085202	0.0534
R-squared	0.950520			
Adjusted R-squared	0.935057			
F-statistic	61.47246			
Prob(F-statistic)	0.000000			

من خلال نتائج الجدول (4) نلاحظ ان مستوى المعنوية المشاهد ($p-value_F = 0.000000$) للنموذج كانت اصغر من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على ان النموذج ككل معنوي، كذلك كان مستوى المعنوية المشاهد ($p-value_t = 0.0000$) لعامل الانفاق العام اصغر من 1.0%، مما يدل على دلالة وجود علاقة قوية بين الانفاق العام والنتائج المحلي الاجمالي قدرها 97.5%، اي ان التغيرات التي تحدث في الانفاق العام تسهم بما قيمته 93.5% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي.

المرحلة الثالثة: بعد التأكد من معنوية النموذج، يجب التأكد من خلوا النموذج المقدر من المشاكل القياسية خوفاً من ان تكون المعنوية وهمية:

1. مشكلة الارتباط الذاتي:

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test من اجل التحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من عدمه، فكانت النتائج كما بالجدول (5).

جدول (5): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.955326	Prob. F(2,14)	0.4084
Obs*R-squared	2.641900	Prob. Chi-Square(2)	0.2669

من خلال الجدول (5)، نلاحظ ان قيمة ($p-value = 0.4084$) اكبر من ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على ان البواقي غير مرتبطة ذاتياً.

2. مشكلة عدم ثبات التباين:

تم استخدام اختبار Heteroskedasticity Test ARCH للتحقق من وجود عدم تجانس البواقي، فكانت النتائج كما بالجدول (6):

جدول (6): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين بين البواقي

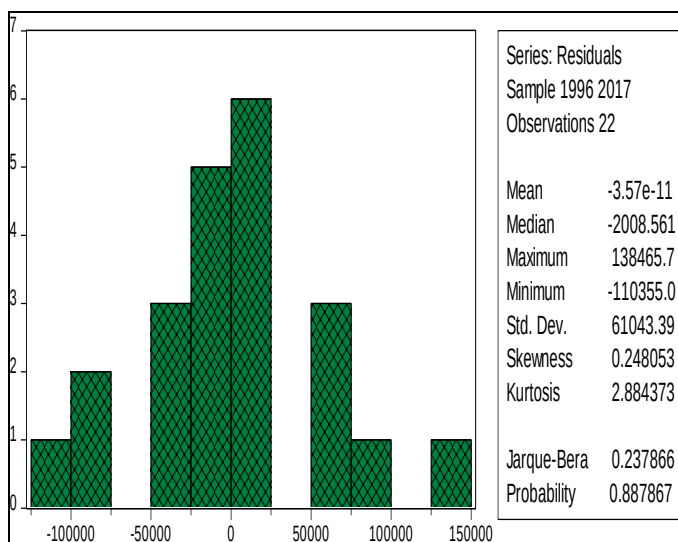
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.078568	Prob. F(1,19)	0.7823
Obs*R-squared	0.086481	Prob. Chi-Square(1)	0.7687

من خلال الجدول (6)، نلاحظ ان قيمة ($p-value = 0.7823$) اكبر من ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على ان البواقي متجانسة وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

3. مشكلة عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار Jarque-Bera للتحقق من كون البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي، فكانت النتائج كما بالشكل (2).

من خلال شكل(2) نلاحظ ان (p-value) لاختبار Jarque-Bera كانت اكبر من $(\alpha = 0.05)$ ، عليه نقبل فرض العدم الذي ينص على ان البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي.



شكل(2): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

المرحلة الرابعة: بعد التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية تم اختبار وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) من عدمه، باستخدام اختبار Bound Test، فكانت النتائج كما بالجدول (7) التالي:

جدول (7): نتائج اختبار التكامل المشترك لتأثير الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي

Test Statistic	Value	k
F-statistic	17.84680	1
value Bounds		
Signif	I(0)	I(1)
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
1%	4.94	5.58

من خلال الجدول (7) نلاحظ ان القيمة المحسوبة لاختبار $(F\text{-statistic}=17.84680)$ اكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لاختبار F وفقاً لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى المعنوية $(1\%, 5\%, 10\%)$ ، وهذا يشير الي وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.

المرحلة الخامسة: بعد التأكد من وجود تكامل مشترك طبقاً لاختبار الحدود، تم تقدير العلاقة قصيرة الأجل كما بالجدول (8):

جدول (8): نتائج العلاقة قصيرة الأجل اختبار تأثير الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(LOGY) Selected Model: ARDL(1, 1) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 09/21/25 Time: 12:06 Sample: 1995 2017 Included observations: 22				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGX)	-10.05598	2.504237	-4.015586	0.0010
DAMMY2010	-164126.5	73019.86	-2.247696	0.0390
DAMMY2013	411582.4	82481.17	4.990017	0.0001
CointEq(-1)*	-0.903272	0.116386	-7.760990	0.0000

من خلال الجدول (8) نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ كانت قيمته (-0.903272) وبمعنوية عالية جداً، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة في الامد القصير. من خلال قيمة تصحيح الخطأ نجد ان حوالي 90.3% من الاختلال قصير الأجل في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) لإعادة التوازن في الأجل الطويل عند حدوث اي تغيير او صدمة في المتغيرات التوضيحية.

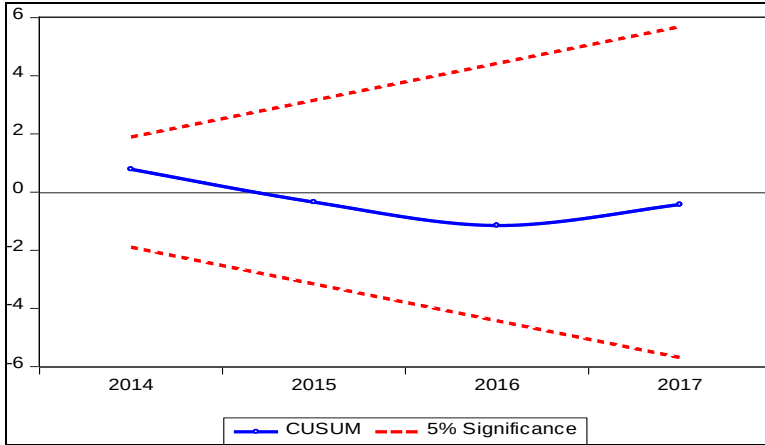
المرحلة السادسة: تقدير العلاقة طويلة الأجل ، فكانت النتائج كما بالجدول (9):

جدول (9): نتائج العلاقة طويلة الأجل اختبار تأثير الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي

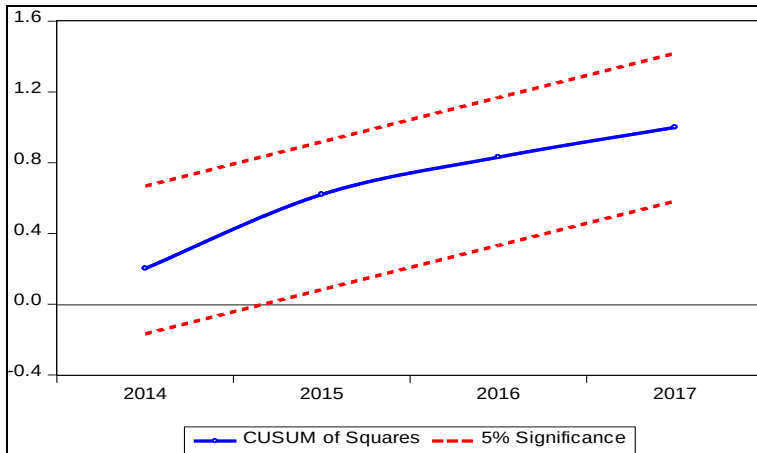
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGX	10.86820	0.988434	10.99537	0.0000
C	-80575.34	33180.86	-2.428368	0.0273
EC = LOGY - (10.8682*LOGX -80575.3413)				

من خلال الجدول (9) نلاحظ ان الانفاق العام كان معنوي عند 1.0%. عليه نرفض فرض العدم ونقل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، اي بمعنى كلما زاد الانفاق العام بمقدار مليون دينار كلما ادى ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 52480.66 دينار.

المرحلة السابعة: استخدام اختباري (SUSUMQ), (CUSUM) ، للتحقق من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية أخرى وبالأخص معلمات العلاقة طويلة وقصيرة الأجل خلال الفترة الزمنية المعتمدة في تقدير النموذج المعدل المتحصل عليه. فكانت النتائج وفق الشكلين التاليين:



شكل (3): اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



شكل (4): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتألية (SUSUMQ)

من خلال الشكلين (3، 4)، نلاحظ ان الشكل البياني للاختبارين قد وقع داخل الحدود الحرجة عند $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً لاختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وبصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتألية (SUSUMQ) .

المرحلة الثامنة: تم استخدام اختبار Ramsey RESET Test للتحقق من ان النموذج المقدر لم تهمل فيه بعض المتغيرات مما يحد من درجة تأثيرها، فكانت النتائج كما بالجدول (10). من خلال الجدول (10) نلاحظ ان (p-value) للاختبارين (t,F) كانتا اكبر من $(\alpha = 0.05)$ ، عليه نقبل فرض العدم الذي ينص على ان النموذج محدد بشكل صحيح ولا يحتوي على متغيرات محذوفة.

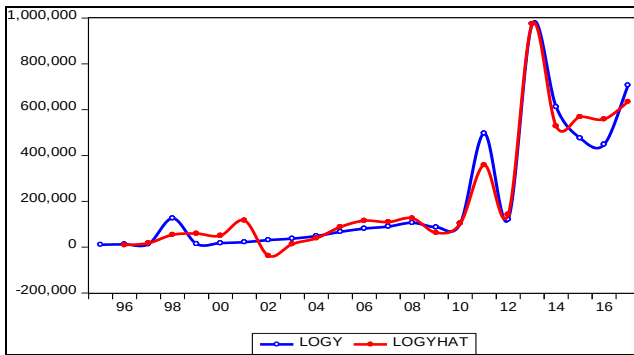
جدول (10): نتائج Ramsey RESET Test لاختبار تأثير الانفاق العام على الناتج المحلي

Ramsey RESET Test			
Equation: EQ01_OK			
Specification: LOGY LOGY(-1) LOGX LOGX(-1)			
DAMMY2010 DAMMY2013 C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.380828	15	0.7087
F-statistic	0.145030	(1, 15)	0.7087

من خلال الجدول (10) نلاحظ ان (p-value) للاختبارين (t,F) كانتا اكبر من $(\alpha = 0.05)$ ، عليه نقبل فرض العدم الذي ينص على ان النموذج محدد بشكل صحيح ولا يحتوي على متغيرات محذوفة. من خلال نتائج المراحل الثمانية السابقة، يمكن ان نصل لنتيجة مفادها وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي عن الفترة من 1995 إلى 2017 . والتي يمكن التنبؤ بها من خلال النموذج التنبئي التالي:

$$\begin{aligned} \text{Log}\hat{Y} &= 0.0967282111096 * \text{LOGY}(-1) - 10.0559784515 * \text{LOGX} \\ &+ 19.8729159324 * \text{LOGX}(-1) - 164126.482593 * \text{DAMMY2010} \\ &+ 411582.437135 * \text{DAMMY2013} - 72781.4326511 \end{aligned}$$

من اجل معرفة العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي LogY، والناتج المحلي الاجمالي المقدرة $\text{Log}\hat{Y}$ تم تمثيلهما بيانياً فكانا على الشكل 5:



شكل(5): معرفة العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والمقدر

ومن الشكل السابق، نلاحظ انه تم الي حد ما تنعيم النموذج المقدر واصبح اكثر استقراراً، مما يؤكد قوة النموذج المقدر.

نتائج الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية في الوقت الحالي بين الانفاق العام والنتائج المحلي الاجمالي.
2. توجد علاقة توازنية طويلة الاجل في الامد القصير وفي الامد الطويل بين الانفاق العام والنتائج المحلي الاجمالي. فكلما زاد الانفاق العام كلما تبعه بالزيادة النتائج المحلي الاجمالي، والعكس صحيح.

جدول (11): الإنفاق العام ومعدلات نموه خلال الفترة (1995- 2017)

السنوات	الإنفاق العام	معدل النمو
1995	9590	8.117
1996	10900	13.660
1997	12650	16.055
1998	12520	-1.027
1999	12820	2.396
2000	13210	3.0421
2001	7450	-43.603
2002	11460	53.825
2003	14360	25.305
2004	17640	22.841
2005	19300	9.410
2006	20050	3.886
2007	22300	11.221
2008	25180	12.914
2009	37280	48.054
2010	40680	9.120
2011	38510	-5.334
2012	59460	54.401
2013	55470	-6.710
2014	59240	6.796
2015	59200	-0.067
2016	58800	-0.675
2017	50200	-14.625

المصدر: مركز البحوث والعلوم الاقتصادية ، أعداد مختلفة.
وزارة المالية – تقارير الأداء المالي ((2022-2024))

جدول (12): الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (1995-2017م)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو
1995	10672.3	10.355
1996	12327.3	15.507
1997	13800.5	11.950
1998	126141	814.032
1999	14075.2	-88.841
2000	17620.2	25.186
2001	21868.5	24.110
2002	30649.4	39.695
2003	37604	23.092
2004	48793.4	29.755
2005	67048.3	37.412
2006	81223.7	21.142
2007	89843.6	10.612
2008	106372	18.396
2009	86994.4	-18.216
2010	103292	18.734
2011	496850	381.014
2012	120870	-75.672
2013	974331	706.098
2014	611954	-37.192
2015	475925	-22.228
2016	448084	-5.849
2017	706337	57.634

المصدر: مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، أعداد مختلفة
وزارة المالية، تقارير الأداء المالي (2022-2024)

النتائج:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بيد لإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي.
2. توجد علاقة توازنه طويلة لأجل الأمد القصير وفي الأمد الطويل بيد الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي.
3. فلاحظ أن هناك ارتفاع في معدلات الإنفاق العام خلال الفترة (1995-2010)، بينما كان هناك تذبذب في معدلات الإنفاق العام بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2011-2017).

التوصيات:

1. توجيه الإنفاق العام نحو مشاريع البنية التحتية مثل التعليم والصحة، لما لها من أثر إيجابي مستدام على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.
2. ترشيد وضبط النفقات العامة لتحقيق الأهداف المنشودة.
3. إرساء قواعد شفافة لإدارة الميزانية لضمان توجيه الموارد نحو الأنشطة ذات العائد الاقتصادي الأعلى.

المصادر والمراجع

- إسماعيل، عبد الله، المالية العامة، دار الكتب الجامعية، 2020.
- الخطيب، خالد شحاده، شامية، أحمد زهير، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 م.
- الأعسر، خديجة، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية القاهرة، 2016م.
- الفلاح، محمد عبد الله، نظم المالية العامة في القانون الليبي، دار الكتب الوطنية ليبيا، 2000.
- حسين العمر، مبادئ المالية العامة، الفلاح، الكويت، 2002.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت 1992م. علي لطفي، المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996.
- طاقة، محمد العزاوي، هدى، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010.
- مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، اعداد مختلفة.
- وزارة المالية، تقارير الأداة المالي، (2022-2024).